الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2012/SR.1

Distr.: General
11 February 2013
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الأولى

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غروندیتس ..... (السويد)

المحتويات

افتتاح مؤتمر الدول الأطراف

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية

(أ) مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب واحدة

الرجاء إعادة استعمال الورق

12-50597 X (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

افتتاح مؤتمر الدول الأطراف

١ - **الرئيس:** أعلن افتتاح الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف وقال إن عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة قد بلغ الآن ١١٩ دولة طرفا، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها ١٥٣ دولة، وبلغ عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري ٧٢ دولة طرفا وبلغ عدد الدول الموقعة عليه ٩٠ دولة؛ ولذلك فهو يحثّ الدول التي لم تصدّق بعد على البروتوكول أن تفعل ذلك.

٢ - وذكّر بأن موضوع المؤتمر هو ''جعل اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة مهمة بالنسبة للنساء والأطفال ذوي الإعاقة''. وقال إن النساء والأطفال ذوي الإعاقة يواجهون أشكالا خطيرة من التمييز وعوائق أخرى في الحياة، كما أن مواهبهم الكبيرة غالبا ما تذهب هدرا. وأوضح أن اجتماعَي المائدة المستديرة سيركزان على التوالي على إمكانية الوصول والتكنولوجيا وعلى الأطفال ذوي الإعاقة؛ أما موضوع النساء ذوات الإعاقة فسيعالج في جلسة غير رسمية. وقال إن السيد سنهاسيني (تايلند)، نائب الرئيس، سيُستعاض عنه في الدورة الخامسة للمؤتمر بأعضاء آخرين من وفد بلده، وذلك بصفة نائب رئيس بالنيابة.

٣ - **السيد وُو هونغبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الرياضيين السبعة ذوي الإعاقة الذين شاركوا في المنافسات الرياضية في الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢ يجسدون إنجازات آلاف الأشخاص من ذوي الإعاقة. وذكر أن موضوع الأطفال ذوي الإعاقة مهمّ بوجه خاص لأن الاستثمار في الأطفال يكفل المزيد من التقدم في المستقبل. ولذلك تم اتخاذ تدابير هامة في السنوات الأخيرة مثل تعزيز الصكوك القانونية الدولية، كما اتخذت الحكومات تدابير لتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة، وأصبحت مؤسسات الأعمال أكثر التزاما بإتاحة الفرص المتساوية. ومع ذلك، لا يزال من المرجح إلى حد كبير أن يظل الأشخاص ذوو الإعاقة يعيشون في الفقر ويفتقرون إلى الخدمات الاجتماعية والعمل.

٤ - وتابع يقول إن التنمية لا يمكن أن تكون شاملة للجميع ما دام هناك أكثر من بليون شخص من ذوي الإعاقة يواجهون خطر الإقصاء. لذلك، فإن تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم التحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعنونة ''المستقبل الذي ننشده'' (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق) على أهمية تيسير الوصول لذوي الإعاقة في استراتيجيات التنمية المستدامة عامل مشجّع. وقال إن اجتماع الجميعة العامة الرفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، الذي سيُعقد في نيو يورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن موضوع ''سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده''، سيتيح الفرصة لتجديد ذلك الالتزام.

٥ - وزاد على ذلك قوله إن ثلاث سنوات فقط لا تزال تفصلنا عن الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولذلك فإن المجتمع الدولي أمامه فرصة تاريخية للترويج لخطة إنمائية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده. واختتم قائلا إن المؤتمر يتيح فرصة فريدة لتبادل الأفكار والخبرات الجديدة، وتشجيع الممارسات الجيدة والعمل من أجل أن تصبح أهداف وغايات الاتفاقية أمرا واقعا.

٦ - **السيد مورينو** (إكوادور): قال إنه ن منذ أن أصبح يستعمل الكرسي المتحرك منذ أربعة عشرة سنة تغيرت نظرته للأشياء بالمعنى الحرفي للكلمة، من خلال تغيير مجال رؤيته، كما تغيرت نظرته لها بالمعنى المجازي للكلمة، لأنه أصبح

يدرك الحقائق التي يغفل عنها معظم من يُطلق عليهم وصف أنـاس ''عـاديين''، ولا سـيما الاعتـداءات اليوميـة علـى الأشخاص ذوي الإعاقة، المحرومون دائما من الحق في التنمية والبحـث عـن السعادة. وأردف قـائلا إنـه أخـذ على نفسه، بصفته نائب رئيس إكوادور، التزاما بالعمل من أجل تمكين جميع الإكوادوريين من ذوي الإعاقة، والذين يعيش الكثيرون منهم في المناطق النائية ويعتمدون على جيرانهم في الحصول على قوتهم اليومي، من التمتع الكامل بحقوقهم.

٧ - وواصل قائلا إن حكومة بلده قد أطلقت، بمساعدة وخبرة من كوبا، ''بعثة مانويلا إسبيخو للتضامن'' التي تقدم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة في أشد المناطق وعورة في البلد. وتعتمد البعثة التي أُطلقت عليها اسم واحدة من المطالبين الأوائل باستقلال إكوادور، كرّست حياتها لرعاية ضحايا الأوبئة والزلازل، على تعاون وتحمسّ المواطنين، والمؤسسات العامة والخاصة، والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. وتمّ تيسير الوصول إلى مكاتب المدعي العام في كل مقاطعة من المقاطعات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المطالبة بحقوقهم، كما يجري استيراد الكراسي المتحركة والأعضاء الاصطناعية، والمعينات السمعية والبصرية والمعينات الأخرى أو انتاجها في إكوادور. وأوضح أن شركات القطاع الخاص ملزمة بتخصيص نسبة ٤ في المائة على الأقل من قوتها العاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتقوم الحكومة بانتظام برصد تنفيذ هذا الشرط، وأعرب عن الأمل في أن يتحقق في غضون سنة التشغيل الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في العمل والقادرين عليه.

٨ - وذكر أن البعثة أخذت بتوزيع القسائم المعادلة للأجر الأدنى على مقدمي الرعاية من أقارب الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يبذل الكثيرون منهم جهودا مضنية لتقديم الرعاية علما أنهم يعملون ساعات طويلة في وظائف أخرى. وتوفر أيضا البعثة المساعدة الطبية،والعلاج الطبيعي، وتقديم المشورة لبناء الثقة في النفس، والمشورة التغذوية. ويجري بناء مساكن وفقا لمواصفات تكفل تيسير الوصول إليها بشكل كامل لفائدة ١٥ ٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقات البدنية والذهنية الخطيرة نظرا لأن المترل يولّد لديهم الشعور بوحدة الأسرة. وأصبحت البعثة تستقطب عددا متزايدا من الزوار، ونموذجا يحتذى في بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، اتفقت إكوادور والبنك الدولي على التعاون في تنفيذ مشروع آخر مماثل في هايتي. بيد أن التقدم المحرز لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الرياضة والثقافة والتعليم كان بطيئا، ولاتزال المقاومة الاجتماعية تشكل مصدر قلق في هذا الصدد.

٩ - واستطرد يقول إنه كثيرا ما يقال إن البعثة ساعدت الأشخاص ذوي الإعاقة على استراد كرامتهم، ولكن هذا الكلام أبعد ما يكون عن الحقيقة، ذلك أن المجتمع الذي رفضهم بشكل مخجل هو الذي يسترد كرامته. ولا يمكن الخلط بين التضامن والصّدقة التي يقدمها صاحب المركز الأعلى إلى من هو أدنى منه مرتبة. وأوضح أن الإعاقة شأنها شأن تنوع المناخ واللغات والثقافات، فهي جزء من التنوع العالمي الذي يجب أن يستفيد منه المجتمع.

١٠ - **السيد موخيبر** (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترف بالكرامة التأصلة في جميع بني البشر دون تمييز. وذكر أنه تم اعتماد الاتفاقية كرد فعل على إغفال هؤلاء الأشخاص وإهمالهم، وأنها شكلت تحولا من نهج خيري أو طبي إلى نهج قائم على الحقوق. وحثّ الدول الأطراف على أخذ كفاءة المرشحين وخبرتهم في مجال حقوق الإنسان في الاعتبار عند انتخاب أعضاء جدد في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١ - وتابع قائلا إن النساء والأطفال وكبار السنّ ذوي الإعاقة غالبا ما يتعرضون أكثر من غيرهم لخطر الإقصاء، والفقر، والاعتداء والاستغلال، وذلك بسبب القيم الثقافية ووصمات العار المتأصلة في المجتمع. وذكر أن المرأة بوجه خاص تواجه عوامل سلبية في مجالات العمالة، ومحو الأمية والأسرة والحقوق الإنجابية. وقد قدمت مفوضية حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان دراسة مواضيعية بشأن مسألة العنف ضد النساء والفتيات والإعاقة (A/HRC/20/5)، خلصت إلى أن هذا النوع من العنف لايزال غير ظاهر في معظمه وأن الجهود القانونية والإدارية والجهود التي تبذلها أجهزة الشرطة حاليا لا تربط غالبا بين الجنسانية والإعاقة بشكل مفيد، وتوصي بتوخي نهج شامل بهدف القضاء على التمييز، وتعزيز الاستقلالية ومعالجة عوامل خطر محددة.

١٢ - وواصل كلامه قائلا إن الأطفال ذوي الإعاقة هم أشد الفئات تهميشا، وإنهم غالبا ما يفتقرون إلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، كما أنهم لا يسجلون أحيانا عند الولادة فيظلون معزولين عن المجتمع. وفي كثير من الأحيان لا يجدون من يقدم لهم تفسيرا وافيا لحقوقهم وللعمليات الطبية التي يخضعون لها. وقال إن المؤتمر ينبغي أن يسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة لمعالجة هذه المسائل وتمكين جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوقهم كاملة. وأوضح أن شعار ''لا غنى عنّا فيما يخصّنا'' يدعو الدول إلى التشاور مع هؤلاء الأشخاص عند سنّ القوانين والسياسات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، ورصد تنفيذها. واختتم كلامه بالقول إن مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقومان بأدوار متكاملة في تعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني من أجل تحقيق الهدف المشترك، هدف النهوض بحرية الجميع وكرامتهم الأصيلة.

١٣ - **السيد فارداكاستانيس** (التحالف الدولي للمعوقين): قال إن الأشخاص ذوي الإعاقة محرومون من ممارسة حقوقهم على أساس غير عادل، أي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي لا يتحملون عنها أي مسؤولية، وتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة بوجه خاص، التمييز والإقصاء المزدوجين. ولذلك، يتعين على الدول الأعضاء، ولا سيما في نصف الكرة الجنوبي، أن تجدد التزامها بتعزيز الحقوق الواردة في الاتفاقية. وينبغي أن تولي الدول الأطراف أهمية خاصة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالمسائل المتعلقة بالإعاقة.

١٤ - وتابع قائلا إنه ينبغي إدراج تلك الحقوق في برامج وسياسات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والقطري، وينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل تخطيط البرامج وتنفيذها. وأكد أن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الكامل أحكام الاتفاقية وأن تشمل المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، الذين استبعدوا من عملية تحديد الأهداف الإنمائية للألفية. ثم قال إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحتاج إلى تخصيص وقت إضافي لجلساتها، وينبغي أن يكلفل اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة الكاملة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة وأن يستمد جدول أعماله من الاتفاقية؛ وطلب إلى الدول الأطراف وممثلي القطاع الخاص تقديم الدعم في هذا الصدد. واختتم قائلا إن تنفيذ الاتفاقية يتوقف على نجاح الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة، والدول، والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني.

إقرار جدول الأعمال (CRPD/CSP/2012/1)

١٥ - **الرئيس:** ذكّر بأنه تم تعميم قائمة بأسماء المنظمات غير الحكومية التي تطلب اعتمادها لدى المؤتمر على الدول الأطراف في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقال إنه

ما لم يكن هناك اعتراض فإنه سيعتبر أن الدول الأطراف ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

١٦ - وقد تقرر ذلك.

١٧ - **الرئيس:** قال إنه لئن كان يُسعده أن تشارك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جديد في المؤتمر بصفة مراقب، فإن النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر لا يتضمن الإشارة إلى هذه الفئة من المشاركين. ولذلك فهو يقترح أن ينظر المكتب المقبل في تعديل النظام الداخلي لينص على مشاركة هذه المؤسسات.

١٨ - وتابع قائلا إنه تم اقتراح تعديل البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت ليشمل إجراء مناقشة عامة وتغيير الترتيب المقترح لاجتماعات المائدة المستديرة. وبذلك يصبح نص البند ٤ كالتالي:

”مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية:

(أ) مناقشة عامة

(ب) اجتماع المائدة المستديرة ١: إمكانية الوصول والتكنولوجيا

(ج) اجتماع المائدة المستديرة ٢: الأطفال ذوو الإعاقة

(د) جلسة تحاور بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية“.

١٩ - وتم إقرار جدول الأعمال، بصيغته المعدلة شفويا.

انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/CSP/2012/CRP.1 و Add.1 و ٢).

٢٠ - **الرئيس:** دعا المؤتمر إلى أن ينتخب بالاقتراع السري تسعة أعضاء للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لملء الشواغر التي حدثت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ووجه الانتباه إلى السير الذاتية للمرشحين الذين رشحتهم الدول الأطراف (CRPD/CSP/2012/CRP.1 and Add.1) وأشار إلى أنه كما جاء في الوثيقتين CRPD/CSP/2012/CRP.1/Add.1 و Add.2 على التوالي، فقد تم سحب مرشحين هما الشيخ دعيج خليفة بن آل خليفة من البحرين، والدكتور سُدها كاول من الهند. ووجه أيضا الإنتباه إلى الإجراءات المتبعة في الانتخابات وغير ذلك من الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من الاتفاقية.

٢١ - وبناء على دعوة من الرئيس، قام بفرز الأصوات كل من السيدة دوبرياز (بلجيكا)، والسيد بونكونغو (بوركينا فاسو)، والسيدة جونسن (جامايكا)، والسيد كياو (ميانمار).

وأُجري تصويت بالاقتراع السري.

عدد بطاقات الاقتراع: ١١٧

عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة: ١١٧

عدد الممثلين المصوتين : ١١٧

الأغلبية المطلوبة: ٥٩

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:

السيد مونثيان بونتان (تايلند)	٨٤
السيدة ديان موليغان (المملكة المتحدة)	٨٤
السيدة سافاك بافي (تركيا)	٨٠
السيدة ماريا سوليداد سيسترناس رييس (شيلي)	٧٩
السيد لاسزلو غابور لوفازسي (هنغاريا)	٧٩
السيدة آنا بيلايز نرفايز (إسبانيا)	٧٢
السيدة سيلفيا جوديث كوان تشانغ (غواتيمالا)	٦٨
السيد مارتن نفيسيغوا بابو (أوغندا)	٥٨
السيد محمد التراونه (الأردن)	٥٧
السيد ميشال آرشانج بيان (هايتي)	٥١

السيد ألكسندر كيلمان (السلفادور) ٤٩

السيدة فاتحة حاج صالح (الجزائر) ٤٦

السيد كومارا بيانياندي (موريشيوس) ٤٥

السيدة سيبتريلي جوي باتريسيا ماتسيبولا (جنوب أفريقيا) ٤٣

السيد إيساو خواكيم مينيسيس (موزامبيق) ٢٩

السيد باشارو عمر دانلامي (نيجيريا) ٢٦

السيد أحمد صالح السيف (المملكة العربية السعودية) ٢٢

السيدة حاتوما غاكو دجيكين (مالي) ٢١

السيد ناهد محمد خيري (السودان) ١٧

السيد موسى حسيني كتباني (النيجر) ١٥

٢٢ - وانتُخب المرشحون التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد حصولهم على الأغلبية المطلوبة من الأصوات: السيد بونتان (تايلند)، السيدة سيسترناس رييس (شيلي)، والسيد لوفاسزي (هنغاريا)، والسيدة موليغان (المملكة المتحدة)، والسيدة بافي (تركيا)، والسيدة بيلايز نرفايز (إسبانيا)، والسيدة كوان تشانغ (غواتيمالا) للفترة من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢٣ - **الرئيس:** قال إنه لا يزال هناك مقعدان شاغران يجب ملؤهما، ولذلك ستجري جولة تصويت ثانية، تقتصر على المرشحين الأربعة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات ولكنهم لم يحصلوا على الأغلبية المطلوبة.

٢٤ - وبناء على دعوة من الرئيس، قام بفرز الأصوات كل من السيدة دوبرياز (بلجيكا)، والسيد بونكونغو (بوركينا فاسو)، والسيدة جونسن (جامايكا)، والسيد كياو (ميانمار).

٢٥ - وأُجري تصويت بالاقتراع السري.

عدد بطاقات الاقتراع: ١١٥

عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة: ١١٥

عدد الممثلين المصوتين : ١١٥

الأغلبية المطلوبة: ٥٨

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:

السيد مارتن مفيسيغوا بابو (أوغندا) ٦٦

السيد محمد التراونه (الأردن) ٦٠

السيد ميشال آرشانج بيان (هايتي) ٥١

السيد ألكسندر كيلمان (السلفادور) ٥٠

٢٦ - وانتُخب عضوان في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد حصولهما على الأغلبية المطلوبة من الأصوات، وهما: السيد التراونة (الأردن) والسيد بابو (أوغندا) للفترة من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية

(أ) **مناقشة عامة**

٢٧ - **السيدة تراوري - سومي** (بوركينا فاسو): قالت إن وفد بلدها يرحب بتركيز الدورة الخامسة للمؤتمر على حالة النساء والأطفال ذوي الإعاقة. وذكرت أن الرئيس بليز كومباوري جعل من الحماية الاجتماعية أولوية في بوركينا فاسو، ومنذ التصديق على الاتفاقية في عام ٢٠٠٩، اعتمدت الحكومة عددا من التدابير التشريعية بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، شملت قوانين ومراسيم كفلت بها تحديد هويتهم وحمايتهم بموجب القانون؛ وأنشأت مجلسا وطنيا متعدد القطاعات للإشراف على تنفيذ الاتفاقية، وقدمت الدعم في مجالات الصحة، والتعليم، والعمالة،

والنقل؛ ووضعت استراتيجية وخطة وطنيتين لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٨ - وأضافت قائلة إن الحكومة شرعت في عملية استشارية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ووكالات الأمم المتحدة أسفرت عن سلسلة من الأنشطة الرامية إلى إدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الإنمائية، بما في ذلك حملة وطنية للدعوة بشأن حقوق المرأة المعاقة؛ وبرامج رائدة بشأن التعليم الشامل للجميع؛ وتوفير الدعم النفسي والمالي للأشخاص ذوي الإعاقة بأنواعها؛ وحلقة دراسية عن المبادئ التوجيهية لإعادة التأهيل المجتمعي التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٠ والتقرير العالمي بشأن الإعاقة في منطقة غرب أفريقيا الفرانكوفونية الصادر في عام ٢٠١١. وحثّت شراكات بوركينا فاسو الثنائية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني على المساعدة في تعزيز قدرات وزارة شؤون الإعاقة.

٢٩ - **السيدة بابّو** (موريشيوس): قالت إن المؤتمر ينعقد في ظل ظروف قاتمة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وفي وقت يقترب فيه عام ٢٠١٥ سريعا، الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن وضع النساء والأطفال ذوي الإعاقة مهم بوجه خاص نظرا لما يتعرضون له من مختلف أشكال التمييز في جميع المستويات ولأنهم يستحقون هذه الحماية الإضافية التي توفرها لهم الاتفاقية نتيجة للقرار الذي اتخذته اللجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم في عام ٢٠٠٦، والقاضي بإدراج مواد منفصلة بشأن النساء والأطفال ذوي الإعاقة في الاتفاقية.

٣٠ - وتابعت قائلة إن موريشيوس دولة رفاه لديها شبكة أمان اجتماعي شاملة، بما في ذلك توفير النقل العمومي المجاني للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تعهدت الحكومة في برنامجها للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ بتوفير التدريب وفرص العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تعكف وزارتها حاليا على صياغة قانون بشأن الإعاقة تمشيا مع أحكام الاتفاقية. وأوضحت أن الإطار القانوني والمؤسسي في بلدها يسمح لجميع المواطنين بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة بالتمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية. وقد تم تعزيز تلك الحقوق بالتعديلات التي أدخلت مؤخرا على التشريعات القائمة واعتماد قوانين جديدة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى التدريب والعمالة، والتعليم المجاني والمساعدة المالية والمنح. وزادت على ذلك قولها إن القوانين المحلية تحمي أيضا الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز والاعتداء وتكفل مشاركتهم في الانتخابات. ومن بين الخطوات الأخرى التي اتُخذت من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة نشر المجلد الأول من معجم لغة الإشارة في موريشيوس؛ وإنشاء قاعدة بيانات حكومية بشأن الإعاقة كأداة تساعد في وضع السياسات وصنع القرارات؛ وإنشاء منتدى للنساء ذوات الإعاقة؛ وإطلاق مرصد للإعاقة لرصد سلامة ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد؛ وإنشاء مدرسة لفنون الأداء لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ووضع سياسة واستراتيجية للتعليم الشامل للجميع.

٣١ - وحثّت المجتمع الدولي على توفير التمويل اللازم لمساعدة أقل البلدان نموا في تحقيق أماني مواطنيها من ذوي الإعاقة، لا سيما في منطقة افريقيا جنوب الصحراء. واختتمت كلامها قائلة أن المنطقة أسيرة الديون والضعف الاجتماعي، مضافا إليها الطلب المتزايد على الخدمات العامة، ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية ينبغي ألاّ تعوق الجهود الكبيرة التي تبذل من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.

٣٢ - **السيدة بوغوباني زولو** (جنوب أفريقيا): دعت جميع الدول إلى التعجيل بإتاحة وصول الملايين من الأطفال

ذوي الإعاقة البالغين سن الدراسة وغير المسجلين في المدارس إلى التعليم. وقالت إنه ينبغي تعجيل وتيرة تنفيذ سياسات التعليم الشامل للجميع، وتهيئة بيئات آمنة تشجع على التعلّم بهدف كفالة أن ينشأ الأطفال ذوو الإعاقة نشأة تمكنهم من أن يصبحوا مساهمين فاعلين في نمو بلدانهم وتطورها، بدلا من استدرارهم العطف. ومن الضروري ان تبدي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني المزيد من الالتزام وتضاعف الجهود والاستثمارات في مجال إتاحة امكانية الوصول للجميع ووضع التصاميم التي تراعي احتياجات الجميع.

٣٣ - وتابعت تقول إن العالم أصبح قرية عالمية، غير أن هذه القرية لا تزال في نظر الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما المنتمون إلى البلدان النامية، قرية مترامية الأطراف وريفية كما عهدوها دائما. وأوضحت أن الحواجز التجارية، وقوانين الملكية الفكرية واستبعاد الكثير من المنتجات الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الصناعية، عوامل تديم الاحتكارت وتعوق الابتكار. وينبغي أن تعمم الدول مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة في جميع المفاوضات التجارية والثنائية بهدف خفض الأسعار وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات للجميع، بل لأفقر المواطنين من ذوي الإعاقة.

٣٤ - وواصلت قائلة إن شعار ''لا غنى عنا فيما يخصنا'' بات واقعا في جنوب أفريقيا. فهي بوصفها امرأة ريفية معاقة، وأُمّا لطفلين معاقين ونائبة وزير شؤون المرأة، والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة في بلدها، بوسعها أن تؤكد التزام بلدها بمبدإ التمثيل الذاتي، كما يشهد على ذلك الـ ٢١ شخصا من ذوي الإعاقة الذين انتخبوا أعضاء في البرلمان، وكثيرون غيرهم ممن عُيّنوا للعمل في وظائف في مستويات مختلفة في القطاعين العام والخاص.

٣٥ - **السيدة سيتهاكورن** (تايلند): ذكّرت بأن بلدها كان قد فاز في عام ٢٠٠١ بجائزة فرانكلين ديلانو روزفيلت على التقدم الذي أحرزه في الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على إدماجهم. وقالت إن الدستور والقوانين التي تركز بوجه خاص على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في القوى العاملة وتمكينهم تنص على أن هؤلاء الأشخاص متساوون مع غيرهم في الحق في التعليم والعمل وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، كما يحق لهم الحصول على منحة إعاقة شهرية، والمساعدة الشخصية والرعاية، وخدمات الترجمة الفورية للغة الإشارة، وفي إدخال تعديلات على منازلهم. وأردفت قائلة إن صندوق النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير نوعية حياتهم يوفر امكانية الحصول على القروض كما يشجع المرأة المعاقة على المشاركة بصورة كاملة في جميع الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى المقاطعة وعلى المستوى الوطني. وقالت إن بلدها يطبق نهجا مجتمعيا يعزز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات، لا سيما في المناطق الريفية. وتؤكد الخطة الوطنية الرابعة المتعلقة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ على تمكين هؤلاء الأشخاص، وأسرهم، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى تعزيز بناء مجتمع خال من العوائق.

٣٦ - وتابعت قائلة إن تايلند ساعدت في صياغة الإطار الاستراتيجي للرعاية الاجتماعية والتنمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (٢٠١١-٢٠١٥)، الذي يؤكد على مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما اقترحت إعلان الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل النهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في المنطقة. واختتمت كلامها قائلة إنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز من أجل تحقيق المساواة في الحقوق والفرص لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم،

لا يزال هناك مع ذلك الكثير مما ينبغي عمله حتى يتمكنوا من العيش بكرامة ويتمتعوا بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

٣٧ - **السيد ليويس** (أستراليا): قال إن حكومة بلده أجرت إصلاحات كبيرة على نظام دعم الدخل الوطني بهدف تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للإعاقة للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ إلى كفالة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى فرص العمالة نفسها المتاحة لبقية السكان، وتعزيز الدعم المقدم اللأشخاص العاجزين عن العمل. وفضلا عن ذلك، خصصت الحكومة مبلغ بليون دولار على مدى أربع سنوات لخطة التأمين الوطنية ضد الإعاقة، التي توفر للأشخاص ذوي الإعاقة ولأسرهم ولمقدمي الرعاية ما يحتاجونه من رعاية ودعم من أجل تمكينهم من المشاركة في التعليم والعمالة والحياة المجتمعية. وتسير الخطة، المكملة للاتفاق الوطني بشأن الإعاقة المبرم بين الحكومة الوطنية وحكومات الإقاليم والذي تبلغ ميزانيته ٧,٦ ملايين دولار، وفقا لنهج يمتد على مدى الحياة، وهو ما يسمح للمستفيدين من أن يقرروا متى يتلقون الدعم وأين يتلقونه وكيفية حصولهم عليه، وفقا لما تمليه احتياجاتهم المتغيرة.

٣٨ - وتابع قائلا إن بلده طرف مساهم ملتزم، فيما يتعلق بالتمويل والسياسة، في مجال التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛ وإنه قدم هبات كبيرة لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصندوق حقوق المعوقين، ومنتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، وذلك بالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان الشريكة لها.

٣٩ - **السيدة برسانيلّي** (الأرجنتين): قالت إن بلدها اتخذ في السنوات الأخيرة خطوات هامة من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية في سياساته العامة، متخليا بذلك عن النهج السابقة التي أدّت إلى عزل الأشخاص ذوي الإعاقة ووصمهم وتصنيفهم في قوالب نمطية. وتشمل الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية قانون خدمات الاتصالات السمعية والبصرية، الذي أصبحت العديد من البرامج التلفزية توفر بموجبه خدمات العرض النصي، والترجمة الفورية للغة الإشارة والبيانات الصوتية؛ كما تم إنشاء محول إشارات تلفزية أرضي رقمي لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول على قدم المساواة مع غيرهم إلى التلفزيون وتشجيعهم على إنتاج برامجهم الخاصة وبثّها. وأضافت قائلة إن المعهد الوطني للتكنولوجيا الصناعية نفذ برنامجا لتطوير التكنولوجيا الطبية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أطلقت وزارة التعليم برنامج ''Conectar Igualdad'' (المساواة في الاتصال) بهدف تمكين الطلبة ذوي الإعاقة من الوصول إلى تكنولوجيات التعليم والتكنولوجيات ذات الصلة. وقامت وزارة العدل وحقوق الإنسان بوضع برنامج يهدف إلى كفالة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع الاجراءات القضائية ومساواتهم في المعاملة والمشاركة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أنشأ الرئيس مرصد الإعاقة، الذي يعمل من أجل تحقيق أهداف منها مواءمة القوانين المتعلقة بالصحة، والعمل، والتعليم، وتيسير الوصول والمشاركة السياسية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، فمن المهم إدراج المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في برنامج الحكومة.

٤٠ - **السيد خير** (مصر): رحّب باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٢٩/٦٦ المعنون ''اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها''، الذي يمدد الفترة الزمنية المخصصة لاجتماعات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تحسين طرائق العمل والكفاءة. وأضاف قائلا إن إدراج خمس إشارات إلى المسائل المتعلقة بالإعاقة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، ''المستقبل الذي ننشده'' (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، خطوة إيجابية،

وينبغي للحكومات أن تترجم التزاماتها في هذا الصدد إلى إجراءات محددة. وأعرب عن الأمل في أن يسفيد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، من الجهود المبذولة بشأن المسائل المتعلقة بالإعاقة من أجل أن تكتسب أهمية كبيرة في العمليات الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤١ - ودعا الدول التي لم تصدّق بعد على الاتفاقية إلى أن تقدم هذه المسألة على غيرها، وشدد على أهمية التعاون الدولي في مساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ولذلك فهو يرحب بشروع ستة كيانات تابعة للأمم المتحدة ذات خبرة في مجال النهوض بالاشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم في تنفيذ شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بهدف المساهمة في تنفيذ الأتفاقية. بيد أنه من المهم التأكد من تنسيق الأنشطة جيدا لتفادي الازدواجية أو التباين. ولتحقيق ذلك، قال إنه يقترح أن تدرج الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف بندا جديدا في جدول الأعمال بشأن الجهود التي تبذلها شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٤٢ - وواصل قائلا إن حكومة بلده تعكف حاليا على مواءمة قوانينها المحلية مع أحكام الاتفاقية. وتعمل كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وكفالة وصولهم إلى المرافق والخدمات دون تمييز. وقال إن تفاصيل هذا كله ترد في تقرير سيعمم في المؤتمر. وأردف قائلا إنه تم إنشاء مجلس قومي لشؤون الإعاقة في حزيران/ يونيه ٢٠١٢ بهدف الإشراف على السياسات المتعلقة بمسائل الإعاقة ووضع خطة وطنية لتحسين أوضاعهم، ويضم مجلسه التنفيذي العديد من وزراء الحكومة، والخبراء وممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين المبادرات المتعددة الجاري مناقشاتها توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة في آب/أغسطس ٢٠١٢ تتعلق ببناء مراكز جديدة للكشف المبكر عن الإعاقة وتوفير الخدمات الجينية، والجراحة وإعادة التأهيل للأطفال ذوي الإعاقة دون سن ١٨ عاما. واختتم قائلا إن حكومة بلده ستواصل تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بالإعاقة بوصفها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة.

٤٣ - **السيد هرميدا كاستيلو** (نيكاراغوا): قال إن حكومة الرئيس دانيال أورتيغا ملتزمة بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأنها ستفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. كذلك، نفذت حكومة بلده برامج من بينها برنامج أصوات للجميع (Todos con Voz) الذي وضعته في عام ٢٠١٠، والذي يقوم في إطاره أفرقة أطباء من كوبا ونيكاراغوا بتقديم الرعاية الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم أسرهم ومساعدة مجتمعاتهم المحلية على فهم مشاكلهم فهما أفضل. وأردف قائلا إن هذه الأفرقة قامت بزيارات للأشخاص ذوي الإعاقة بلغ عددها ٩٠٦ ١٣٢ زيارة، وحصل هؤلاء الأشخاص على كراسي متحركة وحصص غذائية شهرية. وحتى الآن، بلغ عدد الأشخاص الذين حصلوا على استشارات طبية وأدوية ٦٤٨ ٥ شخصا، كما بلغ عدد الاستشارات طب الأسنان ٠٠٠ ١١٥ استشارة، وأُجريت ٦٦٦ ١٢ عملية جراحية على العينين، وقدمت الوحدة الطبية المتنقلة التابعة لـ ''البعثة المعجزة'' (Misión Milagro) والعاملة في مقاطعة ريو سان خوان الرعاية الطبية إلى ٧١٥ شخصا. هذا وسيتم إنشاء مركز وطني للمكفوفين، سيقدم الخدمات إلى زهاء ٤٠٠ ١٦ مكفوف ومعاق بصريا.

٤٤ - وواصل قائلا إن وزارة العمل في نيكاراغوا وقعت اتفاق تعاون مع منظمة نيكاراغوا للمكفوفين لكفالة الامتثال

لأحكام القانون رقم ٧٦٣ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي ينص على وجوب أن يكون ٢ في المائة من جميع الموظفين من الأشخاص ذوي الإعاقة. ووقعت الحكومة أيضا اتفاقا مع جمعية آباء الأطفال ذوي الإعاقة بهدف توفير فرص العمل لأعضاء الجميعة من الشبان بصرف النظر عن إعاقاتهم البدنية والذهنية. وأوضح أن مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد أقرّ التدابير المذكورة سابقا. وتتولى وزارة شؤون الأسرة والمراهقة والطفولة توفير التعليم والرعاية الطبية للأطفال ذوي الإعاقة البدنية عن طريق مراكز الطفل التابعة لها، وأصبح بإمكان الأشخاص ذوي الإعاقة استعمال وسائل النقل العمومي الجديدة إلى جانب عامة الناس.

٤٥ - وزاد على ذلك قوله إن نيكاراغوا ستواصل إدخال التغييرات الضرورية لإنشاء مجتمع أكثر إنصافا من خلال تعزيز الخطة الوطنية للتنيمية البشرية، التي ستتمكن بفضلها، إذا ما عاضدتها الحكومة بقيمها المسيحية، والمثل الاشتراكية العليا والتضامن العملي، من الحد من الفقر، وضمان التعليم والرعاية الصحية المجانية، وتمكين المرأة، والشباب وسائر الفئات الضعيفة من السكان، وبناء ثقافة سلام في كنف العدالة الاجتماعية والتضامن فيما بين جميع مواطني نيكاراغوا.

٤٦ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يشارك في المؤتمر لأول مرّة بصفته دولة طرفا في الاتفاقية. ورحّب، آخذا في الاعتبار الألعاب الأولمبية للمعاقين لعام ٢٠١٠، بالفرصة التي يتيحها المؤتمر لمناقشة كيفية تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يحيوا حياة كاملة ويطوروا مجتمعاتهم. ثم قال إن التركيز في هذه الدورة على النساء والأطفال ذوي الإعاقة يؤكد الحاجة إلى خدمة أولائك المعرضين بوجه خاص للتمييز وحرمانهم من حقوقهم. وذكر أن من بين البليون شخص المصابين بإعاقة، فإن النساء والأطفال هم غالبا المهمشون في المقام الأول؛ فهم يعانون الإقصاء، والإهمال والاعتداء الجسدي، كما يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الخدمات الاجتماعية.

٤٧ - وتابع قائلا إن إندونيسيا صدّقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على الاتفاقية، التي قامت بدور فعال في صياغتها. وحتى قبل ذلك التاريخ، فإنها اتخذت، مع ذلك، خطوات على الصعيد الوطني لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فاعتمدت قوانين جديدة، وواءمت القوانين الحالية التي من شأنها أن تؤثر إيجابا في حياتهم بهدف تهيئة بيئة ملائمة. وذكر أن حكومة بلده نفذت خطة العمل الوطنية الإندونيسية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣، وقدمت الدعم المالي والتقني للمنظمات غير الحكومية التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة، كما بذلت جهودا من أجل زيادة تمكين النساء والأطفال من الوصول إلى المؤسسات والخدمات الاجتماعية.

٤٨ - وأردف يقول إن إندونيسيا نفذت، على الصعيد الإقليمي، إطار عمل بيواكو للألفية الجديدة، وبيواكو+٥ من أجل مجتمع شامل للجميع وخال من الحواجز وقائم على إحقاق الحقوق لصالح المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ، وإعلان بالي بشأن تعزيز دور ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة رابطة دول جنوب شرق آسيا، الذي اعتمده مؤتمر القمة التاسع عشر للرابطة، المعقود في بالي في عام ٢٠١١، والذي أعلن الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقد رابطة دول جنوب شرق آسيا للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩ - ولاحظ أنه على الرغم من التقدم المحرز، يجب مع ذلك تغيير المواقف إزاء ذوي الإعاقة، بما في ذلك داخل الأسرة نفسها، حتى لا يفهم الناس أن الإعاقة تعني عدم القدرة. واختتم بيانه قائلا إن الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاجون إلى تعزيز وصولهم إلى الخدمات الأساسية، كما ينبغي توفير المزيد من التمويل للبرامج التي توضع لفائدتهم.

وقال إن حكومة بلده بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن هذه المسائل.

٥٠ - **السيد ساجديك** (النمسا): قال إن العدد الكبير من التصديقات على الاتفاقية يدل على نجاحها لأنها أسهمت في تحقيق تحوّل نوعي وفي اعتماد تدابير تشريعية وسياساتية بهدف تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر أن حكومة بلده اتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بالتعاون مع المجتمع المدني، الذي شارك في صياغة تقرير النمسا الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة العمل الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠١٢، والتي تشكل الإطار الرئيسي لسياسة النمسا في مجال الإعاقة. وتتضمن الخطة نظرة إجمالية عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وتحدد أهداف السياسة العامة، والتدابير العملية والمواعيد الزمنية ومسؤوليات الحكومة.

٥١ - وفيما يتعلق بموضوع الدورة الحالية ”جعل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مهمة بالنسبة للنساء والأطفال“، وجه الانتباه إلى المساهمة الخطية التي قدمها وفد بلده والمعروضة على المؤتمر، ولا سيما اعتماد قانون الدستور الاتحادي في عام ٢٠١١، الذي يوفر ضمانات لحماية الطفل ورفاهه، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة؛ وإلى مشروع توجيه الشباب، الذي يدعم تاركي الدراسة مبكرا بتوفير الاحتياجات المحددة في مجال العمالة، والذي يُعد مثالا للممارسة الجيدة في مجال مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة عن طريق تسهيل انتقالهم من التعليم إلى العمل من خلال الدعم التقني الفردي؛ وإلى حملة توعية الجمهور التي تقوم بها حكومة بلده في مجال العنف ضد المرأة، لا سيما المرأة المعاقة، والدعم الذي تقدمه لمشاريع تعزيز الاعتماد على الذات والتمكين. واختتم كلامه قائلا إن حكومة بلده تأخذ في الاعتبار، في تنفيذ الاتفاقية، الاستراتيجية الأوروبية للإعاقة وخطة عمل المجلس الأوروبي لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة في المجتمع.

٥٢ - **السيدة هندريكس** (جامايكا): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بالمسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإنها أحرزت تقدما في هذا المجال منذ الدورة السابقة لمؤتمر الدول الأطراف؛ وإنها قطعت مرحلة متقدمة في عملية الصياغة التي ستمكنها من تنفيذ الإطار التشريعي لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها.

٥٣ - وواصلت كلامها فقالت إن الحكومة مقتنعة بأنه ينبغي إتاحة جميع الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الاستفادة من إمكاناتهم إلى أقصى حد ممكن. وذكرت أنها قامت بتعديل قانون قواعد المرور للسماح للأشخاص ذوي الإعاقات البدنية بالحصول على رُخص السياقة، علما بأن الأشخاص المصابين بالصمم قد تمكنوا من تحقيق ذلك منذ عام ٢٠٠٩، وأنها تعكف، بمساعدة خبير في مجال الإعاقة، على إجراء تقييم للاحتياجات وجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف إنشاء قاعدة بيانات تكون أداة أساسية في التخطيط الوطني، لا سيما خلال الأزمات والتأهب للكوارث. وأردفت قائلة إن الحكومة تعاقدت مع اختصاصي لوضع خطة للاتصالات تمتد على فترة خمس سنوات بهدف زيادة وعي الجمهور بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والهدف من برنامج التثقيف العام الذي سينشأ من ذلك هو التشجيع على تسجيل هؤلاء الأشخاص على الصعيد الوطني.

٥٤ - ثم زادت على ذلك قولها إن مجلس جامايكا لشؤون الإعاقة أنشأ الجائزة الوطنية للإعاقة، التي ستدشن في تشرين الثاني/يناير ٢٠١٢، بهدف الاعتراف بفضل الأشخاص الذين أزالوا الحواجز التي تعوق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة

وأتاحوا لهم إمكانية الوصول، ودعموا الخطة الوطنية للتنمية الشاملة للجميع. واختتمت بالقول إن حكومة بلدها ملتزمة بدعم الاتفاقية وتنفيذها وبتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إنها تشجع الدول التي لم توقع ولم تصدّق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال.

٥٥ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): أعرب عن ارتياح وفد بلده لموضوع الدورة ''جعل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مهمة بالنسبة للنساء والأطفال'' نظرا لما لهاتين الفئتين الضعيفتين من أهمية عالمية، ولأن هذا الموضوع يتناول مسألة حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو مستفيض. وقال إن تشكيلة الوفد تعكس هذا النهج، فهو يشمل ممثلين للحكومة ولمكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٦ - وتابع قائلا إن حكومة بلده تولي أهمية كبرى لتنفيذ الاتفاقية، وهي لا تدع فرصة تفوتها من أجل إحراز تقدم بشأن هذه المسألة في المحافل الدولية التي تشارك فيها، بما في ذلك بصفتها رئيس اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وذكر أن اللجنة أحرزت، بقيادة السلفادور، تقدما في مجالات الحق في الأهلية القانونية، وتوليد البيانات والإحصاءات وتعيين مقرر خاص لوضع دليل للممارسة الجيدة. وأجرت أيضا اللجنة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مناقشات بهدف تحديد مجالات التعاون.

٥٧ - واستطرد يقول إن الحكومة تعكف حاليا على مواءمة القانون المحلي مع أحكام الاتفاقية وإنها قدمت تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٠، قام المجلس الوطني المعني بتوفير الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو مجلس إداة السلفادور المعني بالسياسة العامة في هذا المجال، بتحديث ولايته، موسعا نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني تمشيا وتركيز الحكومة على الادماج الاجتماعي. وهو يقوم حاليا بوضع سياسة وطنية في مجال الرعاية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن المتوقع أن يشرع في تنفيذها ابتداء من عام ٢٠١٣. هذا وقام المعهد السلفادوري لإعادة الإدماج الشامل، الذي يقدم الخدمات في ثمانية مراكز متخصصة، بتقديم المساعدة إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٨ شخص من ذوي الإعاقة.

٥٨ - وأردف قائلا إن حكومة بلده توسع نطاق المشاركة الديمقراطية ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد تم تعديل القانون الإنتخابي في عام ٢٠١١ للسماح لهم بالترشح للمناصب العامة وفي آخر انتخابات بلدية وبرلمانية عقدت في عام ٢٠١٢، وحصل الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية على دليل ''براي''، كما تم تجهيز بعض مراكز الاقتراع بممرات منحدرة مؤقتة وكذلك توفير الترجمة الفورية بلغة الإشارة على التلفزيون الوطني. وأوضح أنه تم لأول مرّة اختيار السيد ألكسندر كيلمان، الذي انتُخب منذ وقت وجيز عضوا في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال عملية استشارية عامة شملت حكومة السلفادور ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وهكذا تكون حكومة بلده قد أحرزت تقدما في تنفيذ الاتفاقية في مجالات التعليم، والصحة، والعمالة والضمان الاجتماعي، والأشغال العامة، والإسكان والنقل.

٥٩ - وأضاف قائلا إنه وفقا لأحدث تعداد أُجري في عام ٢٠٠٧، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٣٥ معاقا، أي ٤,١ في المائة من السكان في السلفادور، تبلغ أعمار ٣٦ في المائة منهم ٦٥ سنة فأكثر. ثم قال إن التقارب بين احتياجات كبار السن، ولا سيما

النساء منهم، واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة يدلّ على أهمية توفير الرعاية لهذه الفئة من السكان التي توجه خطرا مضاعفا، وذلك عن طريق اعتماد اتفاقية دولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بكبيرات السن، شدد على ضرورة قيام الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز التنسيق في المسائل المتعلقة بالفئات الضعيفة ضمن إطار لجنة التنمية الاجتماعية، وعلى ضرورة أن تعالج لجنة وضع المرأة مسألة العنف ضد المرأة المعاقة في دورتها السابعة والخمسين.

٦٠ - واختتم كلامه قائلا إن حكومة بلده لديها الإرادة السياسية اللازمة لمواصلة تنفيذ الاتفاقية، وأعرب عن ثقته في أن تساهم المناقشات في الدورة الحالية مساهمة مفيدة في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٦١ - **الأمير الحسين** (الأردن): قال إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تقدم الدليل باستمرار على أن بإمكان الأشخاص ذوي الإعاقة، إذا ما أتيحت لهم فرص متساوية، أن يحددوا مستقبلهم ويصوغوا السياسات الدولية. ويتعين على الدول الأطراف أن تواصل التأكيد أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون شاملة للجميع ما لم تراعي في كل مرحلة من مراحلها مسائل الإعاقة. وأعرب عن اعتزاز وفد بلده بتعيين رانيا العبد الله ملكة الأردن في تموز/ يوليه ٢٠١٢ عضوا في فريق الأمين العام الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وقال إنه من المؤسف مع ذلك أن الفريق لا يتضمن أعضاء من الأشخاص ذوي الإعاقة. وشجع الأمم المتحدة على أن يعكس ملاك موظفيها تنوع العالم الذي تمثله.

٦٢ - وتابع قائلا إن على الحكومات أن تجسد بشكل أفضل مبدأ الإدماج. ففي الأردن، يسهر المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين على كفالة طابع الشمولية في ملاك موظفيه وطرائق عمله، كما يحرص على معالجة المسائل الحساسة والمحرّمة. وأشار إلى لجنة المرأة التابعة للمجلس الأعلى وقال إنها ما فتئت تعمل منذ إنشائها في عام ٢٠٠٨ على تعزيز حقوق المرأة الأردنية المعاقة. ففي عام ٢٠١١، سلطت الأضواء على الانتهاكات المتعلقة بالتعقيم القسري، وهي تعمل من أجل تغيير الاعتقاد السائد بأن التعقيم لا يمثل انتهاكا إلا في حق الرجال والفتيان. وعلى إثر تقرير أذاعته مؤسسة الإذاعة البريطانية في عام ٢٠١٢ عن ارتكاب انتهاكات ضد أطفال معاقين ذهنيا في مراكز للرعاية الخاصة في الأردن، أمر الملك عبد الله الثاني بإنشاء لجنة تحقيق للنظر في هذه الادعاءات. وكان المجلس الأعلى عضوا في تلك اللجنة وفي اللجان الفرعية التابعة لها، التي كانت تقوم بزيارات موقعية للمراكز في جميع أنحاء البلد، وهو يرى أن تقرير هيئة الإذاعة البريطانية يؤكد على ضرورة إخراج جميع الأردنيين من ذوي الإعاقات الذهنية من المؤسسات حتى يتمكنوا من أخذ المكان الذي يستحقونه في المجتمع كمواطنين قادرين على أداء وظائفهم على الرغم من أن الطريق أمامهم ستكون طويلة.

٦٣ - واستطرد يقول أن اللجنة العليا اتخذت خطوات تكفل دعم الإطار التشريعي الأردني للحق في المواطنة الفعالة، وإن تلك الخطوات مدرجة في البيان الخطي الذي قدمه وفد بلده للمؤتمر. وأوضح أن تهيئة البيئة الملائمة ينبغي مع ذلك أن تكملها سياسات توعية على الصعيد الوطني، لا سيما في مراكز الرعاية الخاصة، وبناء قدرات الساهرين على تنفيذ تلك السياسات. وفي حين أسفر الابتكار الأردني عن تحقيق انجازات في مجالي تيسير الوصول والتكنولوجيا، حالت الموارد المحدودة التاحة دون إحراز المزيد من التقدم.

وقال أيضا إن بلده سيرحب بالمزيد من الدعم للجهود الرامية إلى التغلب على الصعوبات القائمة أمام الوصول الشخصي والتواصل نظرا لأن الوصول هو الخطوة الأولى الأساسية نحو بناء مجتمع شامل للجميع.

٦٤ - وزاد على ذلك قوله إن الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين، كانت احتفالا بالوحدة وبشجاعة الرياضيين. وأعرب عن تشاؤم وفد بلده إزاء الانتهاكات المزعومة المرتبطة بالألعاب الأولمبية وقال إنه سيدين تلك الأفعال التي ارتكبها الرياضيون الأردنيون الثلاثة المتهمون بالاعتداء الجنسي على قاصر قبل الألعاب الأولمبية للمعوقين، إذا ما ثبت أنهم مذنبون. وأوضح أنه على الرغم من أن تلك الادعاءات قد ألقت بظلالها على المشاركة الأردنية، فإنه يعرب عن ارتياح وفد بلده لبيان اللورد كوبي، رئيس لجنة لندن المنظمة للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين الذي قال فيه إن الألعاب الأولمبية للمعاقين ''أحدثت تأثيرا مزلزلا غيّر مواقف الجمهور'' إزاء الإعاقة. واختتم قائلا إن هذه الرسالة ينبغي أن تتكرر في جميع مجالات الحياة من أجل تحقيق الأندماج الحقيقي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.